الحكومي في مازق ، اذ أن المؤتمر الصهيوني المنعقد في كانون الثاني من العام الحالي كان قد أقر في ختام جلساته فقرة مشابهة بموافقة كافة المشتركين ، بمن فيهم اعضاء احزاب الائتلاف الحكومي الممثلين في المؤتمر . وبالتالي لم يكن من المعقول ان يصوت اعضاء الائتلاف الحكومي في الكنيست ضد فقرة صوتوا معها في المؤتمر الصهيوني ، كما لم يكن ممكنا ان يصوتوا معها ضمن هذا السياق ، لان التصويت معها يمكن ان يستنتج منه ان الحكومة والكنيست تتبنى وجهة نظر المتطرفين ، بانه لا مجال « للتنازل » عن اي جزء من اجزاء الضفة الغربية للاردن في حالة عقد اتفاقية سلام — وهو امر لا تتوفر حوله وحدة فكرية سواء داخل حزب العمل الحاكم ذاته او على صعيد الائتلاف الحكومي . وقد ظهر عمق الخلاف بشكل واضح حول هذا الموضوع في المناقشات الحادة التي دارت في الجلسات الجانبية التي عقدتها قيادة التجمع العمالي اولا ثم كامل كتلة التجمع العمالي والاحزاب المؤتلفة لبحث الموقف من اقتراح جاحال . اذ بينما طالب ممثلو المابام وبعض « حمائم » حزب العمل بتقديم اقتراح مقابل اقتراح جاحال لا يتضمن الفقرة المتعلقة « بحقوق الشعب اليهودي على ارض اسرائيل »(!) باعتبارها يمكن ان تفسر وكأنها تبن لسياسة جاحال « ولا شبر » [اي عدم التخلي عن اي شبر من الضفة الغربية] ، اصر « الصقور » على ادراجها باعتبارها ، على حد قول وزير العدلية يعقوب شمشون شابيرا ، « بديهية لا يجوز المساس بها » . وعندما وقفت غولدا مئير الى جانب « الصقور » بحزم حاول المابام و « حمائم » حزب العمل تخفيف النص باستبدال كلمة «حقوق» بـ « روابط » او كلمة « ارض اسرائيل » بـ « الوطن » — ولكن التعديلات رفضت من قبل الغالبية . واخيرا بعد جدل استمر ثلاث ساعات ونصف وجلسة الكنيست العامة مرفوعة ، وتحت تهديد المغدال المشترك في الحكم بالتصويت مع جاحال ضد الحكومة ، اتفق على تسوية معينة تقضي بان تضاف كلمة « تاريخية » الى النص الاصلي المقترح للفقرة ، بحيث تصبح « ان حقوق الشعب اليهودي التاريخية على ارض اسرائيل غير قابلة للطعن »(!) ، كما اتفق على اضافة فقرات تتضمن « الخطوط الاساسية » التي تقوم عليها سياسات الحكومة والمقرة من قبل جاحال لما كانت شريكة في الحكم ومن قبل الكنيست في مناسبات عديدة . وهكذا اصبح النص الكامل للقرار المقترح من قبل الائتلاف الحكومي هو التالي : « (أ) احيطت الكنيست علما ببيان رئيسة الحكومة في ١٩٧٢/٣/١٦ المتعلق بخطاب الملك حسين في يوم ٧٢/٣/١٥ [وهي الصيغة التي تصادق الكنيست بموجبها عادة على بيان ما] . (ب) ان الكنيست تقرر ان الحقوق التاريخية للشعب اليهودي على أرض اسرائيل غير قابلة للطعن وتدعم عزم الحكومة على الاستمرار في سياساتها وفقا للخطوط الاساسية التالية عليها ، وهي الخطوط المقررة التالية : ستسعى الحكومة دوما للوصول الى سلام دائم مع جيران اسرائيل مرتكز الى معاهدات يتوصل اليها بمفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية . وتتقرر في هذه المعاهدات حدود متفق عليها ، آمنة ومعترف بها . وتضمن معاهدات السلام تعاون وتساعد متبادل ، وحل كل مشكلة يمكن ان تنشأ ويختلف عليها بالطرق السلمية ، والامتناع عن كل عدوان مباشر او غير مباشر . ان اسرائيل سوف تستمر في ابداء استعدادها لاجراء مفاوضات مباشرة ، دون شروط مسبقة من اي طرف ، مع كل دولة من جيرانها لعقد اتفاق سلام. وبدون اتفاق سلام ، ستستمر اسرائيل في الحفاظ على الوضع الراهن بكليته كما تقرر لدى وقف اطلاق النار ، وتعزز مواقعها آخذة بعين الاعتبار الاحتياجات الحيوية لامنها وتطورها . (ج) ان الكنيست تدعم جهود الحكومة الاسرائيلية للسعي نحو السلام عن طريق مفاوضات مع العرب وفقا لقرارات الكنيست » . وجرى التصويت على اقتراح الائتلاف الحكومي وتم اقراره بغالبية الاصوات [دافار ، معريف ٧٢/٣/١٧] . وعلى الرغم من ان الاقتراح الذي اقر في النهاية كان اقتراح الحكومة ، الا ان بيجن اعتبر القرار المتعلق بحقوق الشعب اليهودي على ارض اسرائيل(!) قرارا تاريخيا ، لانه « لاول مرة في تاريخها » — كما تذكر جريدة الاتحاد ٧٢/٣/٢١ « نتخذ الكنيست قرارا متطرفا بروح افكار جماعة ارض اسرائيل الكاملة وحزب حيروت » . وقد سارع بيجن الى الاعلان في مقابلة اذاعية ليل اتخاذ القرار بان الكنيست بقرارها هذا انما تكون قد قبلت « النظرة التقليدية لحركة حيروت » تجاه الوطن القومي اليهودي . ان المناقشات التي دارت في الكنيست ، والقرارات المتخذة في نهايتها،